

فلسفة الفعل والتقدير الإلهي عند أبو الحسن العامري

The Philosophy of Action And Divine Determination in Abu al-Hasan al-Amiri

عرعار آمنة¹، اليزيد بوعروري²

مخبر المجتمع الجزائري المعاصر

¹ جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2 (الجزائر)، am.arar@univ-setif2.dz² جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2 (الجزائر)، lyazidbouarouri@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/07 تاريخ القبول: 2026/05/13 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص:

تناقش هذه الورقة البحثية فلسفة الفعل والتقدير الإلهي عند "أبو الحسن العامري" من منظور وجودي عقلي فلسفي، لتوسيع فكرة الخلق والوجود في الفلسفة الإسلامية ومعرفة أن الله عز وجل هو الواحد الأحد الذي لا شبيه ولا مثيل له وهو المدبر الأول للكون وخالق كل الموجودات وفق نظام دقيق مرتب متناسق يجعل المخلوق يتأمل فيه.

لذلك نسعى من خلال هذا المقال الكشف عن تصوّر أبو الحسن العامري لماهية الفعل وكيفية ارتباط الفعل الإلهي بمراتب الموجودات ونظام الكون، وبيان كيف يصدر الفعل من الفاعل المتقدم بالذات إلى الموجودات المتدرجة بحسب صدورها، كما يهدف هذا البحث إلى تقديم تصور فلسفي متكامل لفلسفة الوجود والعلاقة بين الله والكون والموجودات، وبيان النسق الإسلامي الشّامل والمتوازن الذي يربط بين قدرة الله المطلقة وحرية الإنسان في اختيار الأفعال ضمن مذهب متوسط، فيكون بذلك الفعل الإنساني امتدادا لقدرة الله دون أن يكون مجرد تنفيذ جبري، والعامري بهذه الطريقة قدّم رؤية تكاملية تبين التقدير الإلهي كمصدر أول وأعلى للوجود والفعل الإنساني كقدرة ثانية في الاختيار والقصد والتعيين دون المساس بجوهر كل واحد منهما.

الكلمات المفتاحية: أبو الحسن العامري، التقدير الإلهي، فلسفة الفعل، المذهب المتوسط.

Abstract:

This paper examines the philosophy of action and divine determination in Abu al-Hasan al-Amiri from an existential-philosophical perspective, with the aim of expanding the concept of creation and being in Islamic philosophy. It seeks to demonstrate that God—Exalted and Glorified—is the One and Unique, without likeness or equal, the first governor of the universe and the creator of all existents, whose perfectly ordered, coherent, and harmonious cosmic system invites rational contemplation of the Creator Himself.

Accordingly, this article seeks to uncover (to disclose) Abu al-Hasan al-Amiri's conception of the nature of action and the manner in which divine action is connected to the hierarchical levels of existents and to the cosmic order. It elucidates how action proceeds from the agent that is ontologically prior to graded existents according to their modes of emanation. The study further aims to present an integrated philosophical account of the

philosophy of being and of the relationship between God, the universe, and all existents, while articulating a comprehensive and balanced Islamic framework that reconciles God's absolute power with human freedom in the choice of actions within a moderate doctrinal position. In this way, human action is conceived as an extension of divine power without being reduced to mere coercive execution. Through this approach, al-Amiri offers an integrative vision that presents divine determination as the primary and supreme source of existence, and human action as a secondary capacity grounded in choice, intention, and specification, without compromising the essence of either.

Keywords: Abu al-Hasan al-Amiri; Divine Determination; Philosophy of Action; The Moderate Doctrine

*المؤلف المرسل: عرعرا أمانة

1. مقدمة:

تشكل فلسفة الفعل وعملية خلق الموجودات إحدى أهم المباحث الجوهرية في الأنطولوجيا والميتافيزيقا والإلهيات، فظهرت بشكل واضح ومنذ القدم عند الفلاسفة اليونان منهم المعلم الأول أرسطو، والذي قدّم رؤية ميتافيزيقية في الخلق والألوهية وأثبت أنّ الله هو المحرك والفاعل الأول الذي لا يتحرك، أيضا نظرية أفلوطين والأفلاطونية المحدثة جعلت الله هو الواحد ومن الواحد فاض العقل الأول، ومع انتقال الأفكار والآراء التي عُني بها اليونانيين إلى الفلاسفة المسلمين كانوا أكثر اهتماما بهذا الشأن، فسعى كل متكلم وفيلسوف أن يبين آراءه في تفسير ظاهرة خلق الموجودات والأدلة التي تثبت وجود الله، فقد أخذ الكندي من الفلاسفة المشائيين كثيرا وكان في تعبيره عن وجود الله كأرسطو واعتبر أنّ الله هو الفاعل الأول وما سواه هو فاعل بالعرض، أمّا الفارابي فقد أخذ بنظرية الفيض الإلهي وأوردها في سبيل إثبات وجود الله وكيف أنّه هو العقل الأول الذي تفيض منه جميع الموجودات، ثمّ ابن سينا هو الآخر قسم الوجود الى واجب الوجود وممكن الوجود ويرى أنّ الله واجب الوجود بذاته يعقل بذاته ومنه تفيض العقول والموجودات، ويليه ابن رشد في فكرة البرهان والمحرك الأول لأرسطو والله عنده هو العلة الفاعلة الأولى للحركة والوجود.

في هذا السياق برز الفيلسوف المغمور و بعبارة أخرى الفيلسوف المغمور النيسابوري أبو الحسن العامري (ت 381هـ) محاولا تقديم نظرة كاملة وشاملة حول خلق الأفعال وكيفية صدورها مبينا بذلك مائة الفعل وعمله وأنّ جوهر الفعل صادر من العلة الأولى الله عز وجل، وكيف أنّ الفعل طريقة في تشكيل الموجودات ومراتب كمالها، وعلى وجه البيان خلّص العامري إلى أنّ كل الموجودات سواء كانت في العالم العلوي أو السفلي تعود إلى الكمال المطلق الباري مع قدرة الفعل الإنساني كفاعل ممكن على الاختيار والإرادة ضمن نظام الكون للموجودات .

إنّ استحضار السياق المعرفي لفلسفة خلق الكون والموجودات لدى الفلاسفة المسلمين مكّن الإنسان آنذاك من محاولة معرفة أصل وجوده والغاية منه ومصيره في هذا الكون، وسنحاول في هذه الورقة البحثية الكشف عن

البنية الفلسفية لنظرية الخلق والفعل والتقدير الإلهي عند أبو الحسن العامري وبيان موقعها بين المذاهب الكلامية والفلسفية من خلال تحليل نصوصه وخوض غمارها، ومن الواجب أن نبرز مشروعه التكاملي الذي كان عبارة عن حلقة وصل بين الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلامية بغية الوصول إلى النموذج الأخلاقي المتكامل دون تكرار وإعادة للمنظومة النسقية لدى أفلاطون وأرسطو، فالعامري واحد من أهم الفلاسفة المسلمين ولكنه غير معروف في الساحة الفكرية والفلسفية كونه لم ينل حظه من الدراسة والعناية والاهتمام حينذاك، أو ربما بسبب انتمائه لمدرسة الكندي وهي مدرسة اهتمت بالقضايا العملية في البيئة الإسلامية أكثر من اهتمامها بالقضايا النظرية للأفكار اليونانية التي تعيد بناء نسق منهجي على الطريقة الغربية، ومن المعلوم أن كثيرا من المستشرقين في مقاربتهم للفلسفة الإسلامية قد قدموا الفلاسفة المسلمين بوصفهم مجرد ناقلين للتراث اليوناني وصوروهم باعتبارهم نسخا فكرية مستنسخة عن الحكماء اليونان، أي أنه لا إبداع ولا تجديد، لعل هذه أسباب تهميش أبو الحسن العامري في القراءة الاستشرافية كونه انصرف أساسا إلى معالجة الإشكالات العملية والتربوية والاجتماعية المتعلقة بالواقع الفلسفي والإنساني لدى الحياة الواقعية للإنسان المسلم.

بعد استجلاء المعنى وتمثلها في العقل فإن الغاية القصوى من البحث هي استظهار تصوّر فلسفي متكامل يربط الميتافيزيقا بالوجود الإنساني والطبيعي، في حدود القدرة والإرادة الإنسانية بوصف الجوهر الإنسي فاعلا أخلاقيا مسؤولا يتحقق كماله بالفعل، هذا الفعل يظهر في التقدير الإلهي (الله هو الفاعل الأول)، وهو ما سنحاول التعرض له بالبحث والتقصي من خلال العناوين القادمة عبر الإجابة عن السؤال التالي: كيف يتصور أبو الحسن العامري الفعل؟ وماهي أسبابه وأقسامه؟ وما علاقة ذلك بنظرية خلق الموجودات وصدورها في نظام دقيق؟ وإذا كان الله عز وجل هو مصدر كل فعل على الإطلاق فهل الفعل الإنساني متوقف على التفويض والاختيار أم الجبر ونفي الارادة؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف نعتمد المنهج التحليلي النقدي من خلال تفكيك الموضوع إلى عناصره البسيطة وتقييم الأفكار ثم الخروج بمفاهيم جديدة صاغها العامري في تراث الفلسفة الإسلامية.

2. من هو أبو الحسن العامري؟

هو أبو الحسن محمد ابن أبي ذر يوسف العامري النيسابوري، من كبار الفلاسفة المسلمين في القرن الرابع الهجري، ولد بمدينة نيسابور في مطلع القرن الرابع الهجري حسب ما يرجحه أحمد عبد الحميد غراب، كانت حياته حافلة بالعلم والتدريس والتأليف والتّرحال العلمي بين الحواضر العلمية الكبرى للعالم الإسلامي حينذاك، ولا سيما بغداد والري وبخارى، ثم عاد إلى مسقط رأسه نيسابور وتوفي بها يوم 27 شوال 381هـ (العامري أ.، 1988، صفحة 7)، يُصنّف العامري امتدادا لمدرسة الكندي مع أستاذه وشيخه أبي زيد البلخي، تميّزت هذه المدرسة بكونها تبحث في الإشكاليات العملية بدل النظرية، بحيث لم تولي أهمية لبناء النسق النظري سواء كان أفلاطونيا أو أرسطيا، مثلما عُني دعاة الفلسفة الاغريقية الخالصة كالفارابي وابن سينا وابن رشد، بل كان اهتمام هذه المدرسة ينصب أساسا

على اقتراح حلول ممكنة للإشكاليات العملية، لعل هذا ما جعل القراءة الإستشراقية لا تهتم بالفيلسوف العامري، فكانت الدّراسات حوله ضئيلة ولم يعثر على أغلب مؤلفاته ونصوصه (العامري أ.، 2015، صفحة 31)، لعلّ من أبرز مؤلفاته:

كتاب الأمد عن الأبد الذي يمثل مدخل أساسي للتعرف على فلسفة العامري وأهم مؤلفاته الأخرى، الإبانة عن علل الديانة، الإعلام بمناقب الإسلام، الارشاد لتصحيح الاعتقاد، النّسق العقلي والتّصوف الميّ، الاتمام لفضائل الأنام، التقرير لأوجه التّقدير، إنقاص البشر من الجبر والقدر، الفصول الرّبانية للمباحث التّفسانية، فصول التّأدب وفضول التّحجب، الابشار والأشجار، الإفصاح والإيضاح، العناية والدّراية، استفتاح النّظر، شرح الأصول المنطقية (العامري أ.، الإعلام بمناقب الاسلام، 1988، صفحة 13)، لكن ما هو معروف بين الدّارسين والبّاحثين لهذا الفيلسوف المغبون يقرّون أنّ أغلب مؤلفاته لم تصل إلينا وما وصل منها لا يزال في شكل مخطوطات، وفيما يخص توجهه الفكري والفلسفي فقد اعتبره البعض ذو نظرة أرسطية لأنّه شرح كتب أرسطو وشاخ فيها، أيضا تظهر الصّورة الأفلاطونية للعامري كونه ينتهي لمدرسة الكندي الفلسفية، ضف إلى ذلك بعض نصوصه تبين استشهاده بأفلاطون خاصة في كتاب السّعادة والاسعاد، يظهر أيضا تأثير الأفلاطونية المحدثّة في كتاب الفصول في المعالم الإلهية أين ظهرت عبارات مقتبسة من كتاب برقلس (الخير المطلق) (عطية، 1991، صفحة 21، 22)، لكن هذا لا يمنع المصادر الإسلاميّة التي استعان بها العامري من السّنة والقرآن الكريم وهي الصّورة الحقيقية لفكره جامعا بين الحكمة الإلهية والأخلاق العملية ما يؤكّد أصله العربي الصّوفي الإسلامي الخالص.

3. ماهية الفعل عند العامري:

لقد ورد في المعجم الفلسفي لجميل صليبا أنّ الفعل ينبغي أن يكون صادرا من فاعل " هو ماله قدرة على الفعل أو ما يتصف بالنّشاط والفاعلية وما يحدث أثرا وهو ما يكون منه الوجود وليس الوجود لأجله ويسمى العلّة الفاعلة" (صليبا، 1982، صفحة 135، 136)، فالفاعل هو مصدر الحركة والتّغيير وهو ما يملك قوة في أحداث أثر هذا ما يربط الفاعل بالفعل نفسه فوجود الفعل أو الأثر دليل على وجود الفاعل.

وبين العامري أنّ الفعل لا يمكن أن يكون من الأشياء الواجبة ولا يمكن أن يكون موجودا بذاته، فالفعل في حقيقة التّصور صادر عن الفاعل (الله) ولا يرتبط أيضا بجملة الممتنعات لأنّه لن يصبح محصلا، فهو واقع فعلي وينتهي للممكن ويتحقق ضمن نظام الممكنات لاحق بجملتها، لهذا عرف العامري الفعل بأنه "صرف الشّيء من الإمكان الى الوجود فإنّه لو لم يكن في الإمكان لامتنع أن يوجد له صارف إلى الوجود ولو لم يخرج إلى الوجود لامتنع أن يستغني بنفسه عن الوجود" (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 62)، يفضي هذا النّص الى أنّ الفعل غير موجود ولا يتحقق بذاته، لأنّ مائتته مرتبطة بفاعل ثابت مطلق يحول الإمكان إلى واقع ويكون الفعل عبارة عن مسبّب لوجود الشّيء.

إذا عُلم ذلك كان الفعل هو صدور وتحول الممكن الموجود انطلاقاً من العلة الأولى التي تتجلى في الحكمة الإلهية وكيف أنّ سلسلة الموجودات تنتهي إليها، هذا ويجزم العامري أنّ الشيء أو الوجود يفتن إلى ثلاث أقسام منطقية هي: الواجب، الممكن، الممتنع، فكان الواجب الوجود وجوده ضروري بذاته مستقل وقولنا غير موجود من المحال، أمّا ممكن الوجود هو الذي لا يكون ضرورياً وجوده قابل للوجود والعدم ووجوده يكون بفعل فاعل أو علة ثابتة، وكان الممتنع ضروري في العدم لأنّه يستحيل وجوده ولا يمكن تصوره في الواقع (الرازي، 1990، صفحة 207).

لذلك مائية الفعل ليست مجرد حركة أو تغيير عرضي ولا يجوز أن نقول حدوثه صادر عن ذاته، ممّا يدلّ على أنّه تمثّل في الواقع بالانتقال من مرتبة الإمكان إلى مرتبة الوجوب بهذا كان الفعل ذلك الممكن الحدوث الغير ممتنع الصّادر عن الفاعل الأول والقوة الفاعلة والعلّة الفاعلة ويسمّيه العامري الله جل جلاله والبارئ الذي منه صدرت جميع الموجودات في نظام دقيق، مثال ذلك فعل وجود الجوهر الإنسي يدخل ضمن الممكن الذي يتحقّق بفعل الله ليصبح موجوداً بالفعل، لأنّ الترتيب المنطقي يكون الفاعل سابقاً فيه عن الفعل لاتصافه بالإرادة والحكمة والقدرة المطلقة.

4. وحدات الفعل وعقله:

بعد بيان جوهر الفعل وماهيته فإنّ صدوره عن ذات الفاعل لا تتمّ وفق صورة واحدة بل تفتن ميتافيزيقياً إلى قسمين أولها الفعل الإرادي النابع من الإرادة الحرة الواعية الموجهة بالقصد والغائية بالعلم والتقدير، فعل اختياري غير لازم للذات صدوره متعلق بالممكن الوجود ومن النفس العاقلة والفضيلة والحكمة العالية والخير المطلق، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين الفعل الفكري والفعل الشّوقي، وعند تقريب المعنى إلى الأذهان نقول أنّ الفعل الفكري صادر من المعقولات وأعلى مراتب الفعل الإنساني المتصف بالنظر العقلي والتّصور الواعي، المدرك لكلّ الحقائق والتمكن من الخيال والتّذكر والتّحليل والتّركيب ومختلف الوظائف العقلية وصولاً إلى حالة من الإلهام كمجال لتدفق الأفكار والتّوليد الخلاق، وقد وصف أبو الحسن العامري الفعل الحقيقي ما يفيض عن النفس العاقلة المفكرة كثمرة للتّعقل والتّروي وقد بيّن ذلك في نصه " أمّا الفعل الفكري فهو ما يكون الباعث عليه المعنى المعقول ويكون صاحبه متمكناً من أوله إلى آخره " (العامري أ، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البّشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 63)، أي أنّ ذوي الألباب من البشر وذوي العقول المتّزنة فقط من تصدق عليهم الأفعال الفكرية.

أمّا الفعل الشّوقي يختلف عن سابقه في أنّه غير صادر عن التّروي العقلي ولا من قوة الفكر والنّظر ولا يتحكم فيه سلطان العقل من حكمة وفضيلة فيعرفه العامري بقوله: " فإنّ الباعث على هذا النوع من الأفعال ليس هو من الموجب بالعقل ولا المدرك بالفهم، بل لم يدعه إليه إلّا الذات المحصل الذي أحسّه ووقفت على المشاهدة عليه " (العامري أ، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البّشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 63، 64)، في بيان نصّه هذا يكون الفعل الشّوقي مرتبط بالقوى الجسميّة وبالطّابع الإنفعالي والشّوقي في النفس نحو اللّذة ودفع الألم.

ثانياً الفعل الضّروري ، يختلف هذا الفعل عن الأول المتميّز بالإرادة الحرّة بصفته فعل لازم بلزوم الأكل والنّوم والتّنفس ومختلف الوظائف البيولوجية بحيث يقع على الإنسان بغير اختيار وتأمّل عقلي بعيداً عن النّظر الفكري، والتّيسابوري يجعل منه فعل يتنوع إلى نوعين الفعل الطّبيعي والفعل القهري، فالأول يقع بحسب ما أودعه الله جلّ جلاله في طبائع الفاعل بأمر من الله جلّ جلاله (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 64) ، والفيزيقا أو الطّبيعة تقتضي أن الفعل لا يسبقه قصد ولا يمرّ عبر العقل صادر من الطّبيعة ذاتها لا من خارجها ضرب ذلك: النّار تحرق، الماء يبلّل، الحجر يسقط، لأنّ طبيعتهم تقتضي ذلك ، والفعل الثّاني أي القهري الذي يقع على الإنسان بقوة خارجية قاهرة لا قدرة له على دفعها أو مواجهتها، هذا الفعل يسلب من الفاعل قوة الإرادة والاختيار والتّرجيح (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 64).

ما يلاحظ من خلال تصنيف الفعل إلى أقسامه أنّه يقوم على علل وأسباب لحدوثه، فكان لمبحث العلّة الدّور الجوهرية عند أرسطو في تقصي المبدأ الأول للعالم، نظراً لأنّ البحث في علّة الشّيء وأصله هو البحث في مبدأ وسبب حدوثه ، وحسب العامري تصنّف علل الفعل وأسبابه إلى سببين، أولها المتحدّ بذات الفعل أو كما يسمّيها بالهيولى (المادة) ، هذا المفهوم استعمله أرسطو في قوله بالعلّة الهيولانية المادية وهي الموضوع الأول للشّيء والتي منها يكون الشّيء مثل الفضّة للخاتم، الذّهب للصّانع (الوالي، 2006، صفحة 87)، أمّا السّبب الثّاني هو السّبب المباين له والخارج عنه وهو بدوره أيضاً يفتن إلى نوعين متقدم الوجود يصفه العامري في نصه: "هو الفاعل الموجد لذاته" (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 65)، بمعنى الفعل الذي لا يوجد بغيره بل يكون وجوده قائماً بذاته موجداً لغيره وهذا الوصف لا يصدق إلّا على البارئ تعالى لأنّه غير مسبوق بإمكان ولا مفتقر إلى علّة كونه المبدأ الوجودي لإيجاد سائر الأفعال والموجودات، النّوع الثّاني سمي متأخر الوجود (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 65)، ويقصد العامري بمتأخر الوجود الغرض والغاية المرجوة من الفعل والهدف الذي من أجله يقع الفعل وإن كان متقدّم بالقصد والمعرفة والعلم فهو متأخر في الوجود الخارجي لأنّه لا يتحقّق وجوده خارجياً إلّا بعد حصول الفعل.

هذه التّصنيفات السّابقة تفتن بدورها حسب العامري إلى فاعل قريب والآخر بعيد، غاية قريبة وأخرى بعيدة، هيولى قريبة وبعيدة بين ذلك بأمثلة، الفاعل القريب مثل النّجار الذي تولى بنفسه نحت الخشب، الفاعل البعيد مثل الأستاذ الذي مثله له، الغرض القريب كالصّحة التي يعمل من أجل تحقيقها الطّبيب، الغرض البعيد وهو نتيجة وغاية أعلى في النّفس لتحصيل الفضائل، الهيولى أو المادة القريبة كالذّهب للصّانع والخشب للنّجار، أمّا الهيولى البعيدة فسمّاها أبو الحسن العامري بالإسطقسات الأربعة (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 65) .

إنَّ حدوث الفعل وحركته في فلسفة أبو الحسن العامري إمّا تقوم على سببا بالقوة و إمّا سببا بالفعل، فعند استقرار الحركة عند أرسطو نجده يعرفها: " هي خروج ما كان بالقوة إلى الفعل" (أرسطو، 1998، صفحة 75)، بمعنى أنَّ الحركة ليست قوة فقط ولا فعل فقط إنّما هي مزيج من الإثنين يقتزن بالقوة ، فهي الوجود المتوسط بين القوة والفعل بها ومنها يصبح ما هو بالقوة بالفعل على جهة التدرج أي كمال القوة في مسار خروجه التدريجي إلى الفعل، هذا وبَيّن أبو الحسن العامري السبب بالقوة وبالفعل والقوة عنده ما يحمل القدرة والاستطاعة على إحداث أثر دون أن يكون أثره قد تحقق بعد ممكن للفعل لا بالفعل مثل التجار فاعل بالقوة وقادرا على فعله، أمّا السبب بالفعل أي أنَّ الفعل قد حصل والأثر تحقق صار من الواقع فمثلا بعد اكتمال فعل التجارة يصبح التجار سبب بالفعل وفاعل حقق الفعل وأحدث به أثر ويسميه العامري بالقوة الفعالة والقوة الانفعالية (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 66)، يظهر جلياً أنَّ الفعل ليس وحدة واحدة بل يختلف باختلاف صدوره بين الإرادة والإلزام وفق مقتضيات طبيعة الأشياء ومن جهة علل حدوثه منها القوة والفعل وكلاهما يكمل الآخر تحت النسق الواقعي وكلها صادرة من الفاعل الأول والحقيقي هو الله وحده فيتجلى الترابط بين الأفعال والأسباب والقوة والأثر المحقق ضمن نظام كوني فلسفي متكامل في الخلق والوجود.

5. التّقدير الإلهي ونظام صدور الموجودات:

لا شك أنَّ مفهوم التّقدير صادر من الخلق عند العامري فالله هو الذي قدّر الموجودات والعالم منظما صورها وقواها وأسباب أفعالها قبل صدورها إلى الوجود الفعلي، أي أنَّ التّقدير هو ذلك النّظام الإلهي الذي ضببط به الأشياء والأفعال، واصفا التّقدير بقوله: " وقد علّم أنَّ التّقدير والمقدرة من جملة المتضائفات الّتي يكون العلم بها واحدا لا على الإطلاق فبالحري أنَّ تكون أوجه التّقدير منحصرة فيها مرتقية إليها" (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، التقرير لأوجه التّقدير، 2015، صفحة 95)، يضيف هذا النصُّ أنَّ التّقدير والمقدرة مرتبطان ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن فصلهما في العلم، فالأول هو الإمكان الذي يحدد فيه الشّيء أو يضبط والثاني هو القدرة على الفعل وتحقيقه في الواقع بحيث ليس هناك علم مطلق بكل تقدير دون النّظر للمقدرة، إذ أنَّ كل تقدير يجب أن يفهم ضمن نطاق القدرة الممكنة والعلم بهما واحد يشملهما ويقيد أشكال التّقدير بإطار القدرة ضمن الإطار التّربوي بين الإمكان والتّحقق.

إنَّ كل المنتسبين للصّناعات العقلية الحكمية متنازعين في التّقدير الإلهي للحوادث الزّمانية الّتي حسب أبو الحسن العامري يتكرّر ظهورها في العالم المادي السّفلي بمعنى كيف حدث صدور الكائنات للوجود؟ فالعامري يجعل من البارئ مصدر كل الأشياء والموجودات حيث يطلق عليه الواحد الذي لا يتجزأ أبدا ولا تلحقه الكثرة بوجه، وقد خصّص أبو حيان التّوحيدي في كتابه الإمتاع والمؤانسة جزء يتحدث فيه عن العامري في تحديده للمعاني الّتي تصف الواحد يقول العامري : " قد يوصف الشّيء بأنّه واحد وهو كثير بالأسماء ويوصف بأنّه واحد بالاسم وهو كثير المعنى" (التّوحيدي، صفحة 89)، فالله واحد في ذاته لا يتعدّد في وجوده وجوهره ومع ذلك يمكن معرفته بعدة أسماء وصفات إلّا أنّها تبقى ذات واحدة لا تتعدّد ذلك أنَّ التّنوع في التّعبير عن ذات واحدة مطلقة لا يعني كثرة

هذه الذّات، أي أنّ الله واحد في ذاته لا يتعدد لكنّه كثير الأسماء من حيث الظّاهر وغني بالمعاني من حيث الجوهر، الوحدة الإلهية شاملة لكل تنوع وكثرة ظاهرة لا يعترضها تعدّد في الماهية والجوهر، وفي موضع آخر يقرّ أبو الحسن العامري أنّ الله جل جلاله يتميّز بعدة صفات لا يمكن حصرها، فهو مبدع العقل وخالق النّفس ومسخر الطّبيعة ومولد الأكوان وقد اعتبره لا هو كالعقل ولا كالنّفس ولا كالطّبيعة والمادة.... لا شبيه ولا نظير ولا ضدّ له، (العامري أ، رسائل أبي الحسن العامري وشذراته الفلسفية، الفصول في المعالم الإلهية، 1988، صفحة 368)، في الحقيقة إنّ الصّورة الإلهية لا مثيل لها والفعل كله ينتهي إليها على جهة التقدير وإن اختلفت وجوه صدوره فكل فعل في الكون مُنته في تقديره الأول إلى الله والوحدة المطلقة.

ثمّ إنّ المتأمّل في هذا النّظام والمتتبع لأسرار الفعل الإلهي فإنّ نفسه تتحلّى بالفضائل والأخلاق والقيم السّامية حسب العامري فنجد في نصوصه يعرض سلسلة من الصّدور الإلهي من الأعلى (الله) إلى الأسفل (العالم الحسي) ضمن نظام متناسق، فالموجود بالذّات هو الله تعالى كما بيّنا سابقا والأشياء التي تصدر من الإرادة والابداع سماها العامري بالقلم والأمر ثمّ الموجودات التي وجدت بالخلق سماها العرش واللّوح منتظمة وثابتة في العالم العلوي، ثم الموجودات بالتّسخير هي الأفلاك الدّائرة والأجرام الأولية أي النّجوم والكواكب في مداراتها والأساسيات المادية الأولية في الكون، بالمعنى الكامل مرتبطة بالضرّورة الكونية والطّبيعية، وأخيرا الموجود بالتّوليد نعمتها العامري بالإسقاطات الأربعة والمقصود منها ماء هواء تراب نار وهي موجودة في العالم السّفلي (العامري أ، رسائل أبي الحسن العامري وشذراته الفلسفية، الفصول في المعالم الإلهية، 1988، صفحة 364)، أي حيث أنّ الله وجد لكي يكون له تقدير وجودي ثمّ إن مراتب الصّدور الإلهي تبدأ بالعقل الأول وهو ما كان موجود بالإبداع المحض وصدوره مباشر عن الله و أول ما تعلق به فعل الباري، يليه الموجود بالخلق وجوده بعد القلم وفيه تعيين وتقدير، أمّا الموجود بالتّسخير يعني انتقال أثار الفعل الإلهي إلى العالم السّفلي، ثم الموجودات بالتّوليد وجودها يرتبط بالأسباب الطّبيعية والعناصر المادية الأربعة وما يتكون منها التّبات والانسان والحيوان ، لذلك نجد أنّ ترتيب الموجودات عند العامري تنتظم بحسب قربها من الفعل الإلهي من الإبداع إلى التّوليد، ولعل هذه المشكلة نجدها عند الفارابي الذي يرى: " أنّ الموجودات تصدر عن الأول من جهة الفيض لأنّ الوجود يفيض فيضا ضروريا إلّا أنّه ليس لغاية لأنّ الخالق لم يوجد لأجل غيره بل إن هذا الإيجاد جود منه" (وافي، صفحة 23، 25)، أي أنّ الموجودات تفيض من العقل الأول الذي يعقل الله وصولا إلى العقول السّماوية من الثّاني إلى العقل العاشر الذي يسّى العقل الفعّال ومنه يفيض عالم الكون (العالم السّفلي) وتتولد العناصر الطّبيعية الأربعة، بينما ابن سينا يرى أنّ عملية الفيض بدأت بالعقل الأول (المعلول الأول) ثمّ يرتبها حسب الأفلاك إلى أن تصل إلى العقل المقارن العاشر الفعّال وفيه يتوقف الفيض ويفيض منه عالمنا عالم ما دون فلك القمر (غالب، 1991، صفحة 47) بمعنى أنّ ابن سينا ينطلق من فكرة واجب الوجود بذاته وهو الله وعنه يصدر الوجود بالضرّورة أول ما يصدر عنه العقل الأول بعد تدرج بسلسلة عقلية من الواجب إلى الممكن ثم ينتج عنه العقول السّماوية من العقل الثّاني إلى العقل العاشر أو العقل

الفعال الذي من خلاله أيضا تصدر الموجودات في العالم الطبيعي ، إذا علم هذا فإن قولنا واضح في أن ترتيب الموجودات والخلق كان مبحث محل عناية الفلاسفة المسلمين قبل العامري.

هذا وقد وصف أبو الحسن العامري الفعل الإلهي المختص بالتقدير وقسمه إلى ثلاث أقسام ذكرها فيما يأتي: " إيجاد العالم، واستبقاء العالم، وتصريف العالم ، فأما إيجاده فذو شعبتين إحداها الأجرام الأثرية أعني الأفلاك والكواكب والأخرى الأجرام العنصرية أعني الأسطوانات الأربعة" (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، التقرير لأوجه التقدير، 2015، صفحة 102، 103)، ولشرح ذلك وتمثلها في العقول نقول أنّ إيجاد العالم هو إخراج الممكن من العدم إلى الوجود حسب مقاديرها وصورها وغاياتها من الأفلاك والكواكب وكذا العناصر والأصول التي تتركب منها جميع الأجسام الكونية، أما استبقاء العالم يكون بإبقاء الموجودات والوجود سواء كان ذلك بالقوى الطبيعية أو النفسية أو الشوقية، وأخيرا تصريف الفعل والتصريف هنا يعني تدبير حركة الموجودات وتغييرها من حال إلى حال بحسب التقدير الإلهي والحكمة بين التفعيل والانفعال (العامري أ.، أربع رسائل فلسفية، التقرير لأوجه التقدير، 2015، صفحة 103)، وبذلك تكون الفاعلية الإلهية حيّة ومستمرة ولا تتعلق بالفيض الآلي للموجودات وكان العالم معلولا لفعل إلهي ثلاثي: إيجاد في البدء واستبقاء في الدوام وتصريف في النظام.

إنّ نظام صدور الموجودات والعالم وحركة الأشياء كلها تعتمد على التقدير الإلهي وبالإرادة الإلهية المستمرة نتيجة تلازم الإبداع الإلهي والخلق والتقدير، فجل جلاله له الإيجاد والقدرة ، والإمكان والجوهر الإنساني له القصد والتعيين والاختيار تبعا لنظام قيمي للفعل ينظم فلسفة الوجود في سياق إسلامي عملي بحث بعيدا عن النّسق النظري المرتبط بالتفسيرات الاغريقية، فالفعل في حصوله يحتاج لقوة محدثة له منها يتجلى ويصدر وقوة قابلة له وهي ما بها يثبت الفعل وهي الأفعال الاختيارية لاحقة بتقدير البارئ هو موجدتها الأول وخالقها المقدر وفاعلها المولد.

6. الفعل الإنساني هل هو جبر أم تفويض؟

لقد كانت مشكلة أفعال الإنسان من أكثر القضايا إثارة للجدل في تاريخ الفلسفة الإسلامية لأنّه موضوع يندرج تحت الإشكاليات الكبرى في الفكر الفلسفي على المستوى الأنطولوجي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين القدرة الإلهية المطلقة والإرادة الإنسانية المحدودة، باعتبار أنّ الفعل الإنساني موضع التقاء بين المطلق والمتناهي، وعليه فإنّ الفعل الإنساني يغدو مقاما نظريا حاسما تتحدّد عنده صورة الإنسان في الإسلام، وبغض النظر عن ذلك فإنّ الفرق الكلامية عاشت جدل وصراع في تفسير حرية الإنسان في اختيار أفعاله أو في أنّه مجبر وغير مخير لأفعاله، فكانت فرقة الجبرية تنفي الفعل حقيقة عن الإنسان وتضيفه لله عز وجل والجبرية أصناف، الجبرية الخالصة هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا والجبرية المتوسطة هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا (الشهرستاني، 1993، صفحة 97)، بمعنى الإنسان لا يملك حرية الاختيار في الأفعال ولا يتصف بالقدرة على الإحداث الذاتي للأفعال فإرادة الله وقدرته وضعت الأفعال وسيّرت الحركة الإنسانية، أمّا المعتزلة فترى أنّ العبد قادر وخالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة والله منزّه عن كل شريع صدر من

أفعال الإنسان (الشهرستاني، 1993، صفحة 57)، فما هو معروف عن فرقة المعتزلة أنها تدافع عن الحرية الإنسانية في خلق الأفعال وأنَّ الإنسان فاعل وصانع حقيقي ومسؤول أمام الله (الحرية تقتضي المسؤولية)، إلا أنَّ التيسابوري أبو الحسن العامري قدم رؤية متكاملة ومتوسطة بين طرفي الغلو والتقصير أو الإفراط والتفريط، لا جبر ولا تفويض في نسق إسلامي رشيد متكامل تكون الأخلاق نظرية محققة عمليا فيه، فالعامري يرد على الدوغمائية الفكرية لدى الفرق المتطرفة حيث كل فرقة تسعى لشهرتها والإكثار من الغلو في تفسيراتها دون تقديم وصف دقيق ينطلق من النموذج الإسلامي الحقيقي وبذلك كان كل من الجبر والتفويض متطرفان وكل منهما فشل في بيان فهم متكامل لطبيعة الفعل الإنساني، أين لجأ لعرض المذهب الوسيط منطلقا من أسس منطقية وعقلية وإسلامية، وقد رد عن الجبريين في نصوص العامري منهج الرفض والتفوي الكمال للفعل الإنساني قائلا: "ثم نعلم أنَّ من لم يفعل فعلا البتة لم يجوز العقل لفظة لِمَ ولأنَّ عليه، أعني أنَّه لا يقال له لم فعلت ولا جازله أن يقول لأنَّ ومثي قيل له ذلك كان العقل مستهجنًا له ومستوحشا عنه وإن كان هذا معقول فقد سهل إبطال مذهب الجبر" (العامري أ، أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، 2015، صفحة 82)، يفضي هذا النص أنَّ العقل لا يقبل وجود الإنسان دون أفعال ودون إرادة في اختيار تلك الأفعال، اذا كان العكس كما هو شائع عند الجبرية فإنه لا اختلاف بين وظيفة الإنسان وبقية الكائنات الأخرى، لكن ملكة العقل هبة ربانية تجعل الجوهر الإنسي يميّز أفعاله ويختارها في نطاق حدود القدرة الإلهية، وحسب العامري إذا ثبت ذلك فإنه إبطال للجبر الذي يتنافى مع طبيعة العقول المدركة، أما التفويض عند العامري باطل أيضا الغلو فيه فلو كان العبد مفوضا إليه في أفعاله لما سمع العقل عذر المعوق بها، ولصار محصلا للسعادة العظمى بمجرد السعي البشري، ولحصل كل ما جاد به المولى عليه (العامري أ، 2015، صفحة 84)، فالعبد ليس بمفوض إليه في أفعاله ولا مسؤول بالكامل عنها ولا يمكن إلغاء القدرة الإلهية في الخلق والتدبير والتسيير.

إنَّ العامري يصف المتدين الحقيقي بالنظرة المتوسطة المتزنة التابعة من الحكمة والدين، ويجمع بين التفويض والاختيار في حدود القدرة العقلية نظرا لأنَّ الله يخلق القدرة ويبيئ الأسباب والعلل والعبد يختار، بهذا كان الإنسان ليس خالقا مستقلا لأفعاله ولا مالكا مطلقا لسلطان الفعل ولا مقيّد مسير في تصرفاته، فمَثَّى جمع العاقل بين الاستطاعة والعجز سلم من التناقض وقرب الفهم من حقيقة التصور واستعان على ضرورة القول بين القولين (العامري أ، 2015، صفحة 86).

7. خاتمة:

نستنتج في الأخير ومن خلال هذا العرض أنَّ أبو الحسن العامري لم يتناول مسألة الفعل الإنساني بوصفها قضية عرضية في الفكر الإسلامي لأنه جعلها محورا مركزيا تصب في فهم العلاقة بين القدرة الإلهية المطلقة والمسؤولية الإنسانية، فقد بيّن أنَّ الفعل في جوهره انتقال الموجود من الممكن إلى الوجوب بفعل سبب محدث، أي أنَّه نمط وجودي تنتقل به الموجودات من حيز الإمكان إلى حيز التحقق في نظام دقيق محكم صادر من الفاعل الأول.

_ من خلال تقسيمه لأقسام الفعل بين العامري أنّ الوجود لا يصدر دفعة واحدة بل عبر مراتب متدرجة من الإيجاد والاستبقاء والتّصريف، بما يكشف عن رؤية كونية تجعل الفعل الإلهي مبدأ نظام الكون واستمراره لا مجرد علّة أولى منقطعة الأثر، ضمن هذا النّظام يظهر الإنسان بوصفه فاعلا داخل الكلّ الإلهي.

_ أما في مشكلة الجبر والتّفويض تجاوز أبو الحسن العامري الصّراع القائم بين الفرق مؤسسا بذلك مفهوم فلسفي وديني للفعل المسؤول، إذ يرفض الجبر لما ينطوي عليه من رفض لحرية العبد في أفعاله، ويرفض التّفويض لما له من فصل تام بين فعل الإنسان والتّقدير الإلهي، مقدما المذهب المتوسط يجعل فيه العبد فاعلا في إطار المشيئة الإلهية فتكون أفعاله واقعة تحت سلطان الله والعقل في الاختيار والمسؤولية.

_ وعليه، فإن نظرية الفعل عند أبو الحسن العامري تمثل محاولة فلسفية رفيعة لإعادة بناء العلاقة بين الله والعالم والإنسان بغرض تحقيق التّوازن بين الشّمول الإلهي والحرية الإنسانية وتبيّن قدرة الله عز وجل في ترتيب الموجودات وتسلسلها في نظام زمني يلفت ذوي الأبواب من العقول فيتأمل في نظام الكون والخلق والاتساق والجمال الّذي إن دلّ إنّما يدل على إبداع الخالق جلّ جلاله.

_ هذه الورقة البحثية تفتح أفقا تأويليا يجعل من الفعل الإنساني موضعا للتكليف، ومن العقل معيارا للفهم والبناء المنطقي، ومن التّقدير الإلهي مفهوما يبين قدرة الله المطلقة وفي إطار وجودي لا ينفي الحرية والإرادة الاختيارية.

8. قائمة المراجع:

- أبو الحسن العامري. (1988). الإعلام بمناقب الاسلام. (أحمد عبد الحميد غراب، المحرر) الرياض: دارالأصالة للنشر والاعلام.
- أبو الحسن العامري. (1988). رسائل أبي الحسن العامري وشذراته الفلسفية، الفصول في المعالم الإلهية. (خليفات سحبان، المحرر) عمان: منشورات الجامعة الأردنية.
- أبو الحسن العامري. (2015). أربع رسائل فلسفية. (سعيد الغانمي، المحرر) بيروت ، القاهرة، تونس: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو الحسن العامري. (2015). أربع رسائل فلسفية، التقرير لأوجه التقدير . (سعيد الغانمي، المحرر) بيروت، القاهرة، تونس: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو الحسن العامري. (2015). أربع رسائل فلسفية، إنقاذ البشر من الجبر والقدر (المجلد الأول). (سعيد الغانمي، المحرر) بيروت، القاهرة، تونس: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو حيان التوحيدى. (بلا تاريخ). الإمتاع والمؤانسة. (أمين أحمد ، و الزين أحمد، المحررون) بيروت: دار مكتبة الحياة.
- أبي بكر أحمد الشهرستاني. (1993). الملل والنحل (المجلد الثالث). بيروت: دار المعرفة.
- أحمد عبد الحليم عطية. (1991). الفكر السياسي والاخلاقي عند العامري. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- أرسطو. (1998). الفيزياء السماع الطبيعي. (عبد القادر قنيني، المترجمون) الدار البيضاء، المغرب: إفريقيا الشرق.
- جميل صليبا. (1982). المعجم الفلسفي. بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.
- عبد الجليل كاضم الوالي. (2006). نقد أرسطو للفلسفة الطبيعية قبل سقراط (المجلد الأول). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق.
- علي عبد الواحد وافي. (بلا تاريخ). المدينة الفاضلة للفارابي. مصر: نهضة مصر.
- فخر الدين الرازي. (1990). المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات (المجلد الأول). بيروت: دار الكتاب العربي.
- مصطفى غالب. (1991). في سبيل موسوعة فلسفية ابن سينا. دار ومكتبة الهلال.